BTS BANK

البنـــك التـــونســـي للتـضـــامن

BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

التقرير السّنوي

2015

(الجلسة العامة العادية)

2016-07-27

الفـــهرس

	الصفحة
I- تقديم البنك التونسي للتضامن	3
1- معطيات عامة	4
2- توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	5
3- الحوكمة	5
4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن	8
II - نشاط البنك	9
1- نشاط الإقراض	10
- المشاريع الصغرى	10
- منظومة القروض الصغيرة	12
- التمويل الإسلامي	13
2- الإستخلاص	14
- المشاريع الصغرى	14
- الحاسوب العائلي	14
- منظومة القروض الصغيرة	15
3- الموارد البشرية والتنظيم ونظام الرقابة الداخلية	15
- الموارد البشرية	15
- التكوين	16
- التنظيم والإعلامية	16
- نظام الرقابة الداخلية	16
4- الدراسات، التعاون والشراكة	17
- الدراسات	17
- التعاون والشراكة	17
III - نتائج البنك التونسي للتضامن	19
1- القوائم المالية لسنة 2015	20
- الموازنة	20
- التعهدات خارج الموازنة	21
- قائمة النتائج	22
- جدول التدفقات النقدية	23
2- تحليل القوائم المالية لسنة 2015	24
- الموارد	24
- الإستعمالات	25
- التعهدات خارج الموازنة	26
- النتائج	26
IV - تقريرا مراقبي الحسابات للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015	29
1-التقرير العام	30
2-التقرير الخاص	34
V - قرارات الجلسة العامة العادية	38

I- تقديم البنـك التونسي للتضامن

1- معطيات عامة

التسمية الإجتماعية:	البنك التونسي للتضامن
الشكل القانوني:	شركة خفية الاسم
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 845 537
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	pdg@bts.com.tn
تاريخ التأسيس:	22 ديسمبر 1997
المدة:	99 سنة
السجل التجاري:	B1162031997
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000
رأس المال:	40 000 000 دينار
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض
النظام الجبائي:	التشريع العام

2- توزيـــع رأس المـــال وحقوق الإقتراع :

في 31 ديسمبر 2014 يتوزع رأسمال البنك كالتالي وبالنسبة للأسهم وحقوق الإقتراع :

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	النسبة المائوية
الدولة	1 550 933	15 509 330	38,78
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,00
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,30
الأشخاص الطبيعيون (قطاع الخاص)	1 596 767	15 967 670	39,92
المجموع	**4 000 000**	**40 000 000**	**100,00**

شروط المشاركة في الجلسات العامة العادية: (الفصل عدد 35 من القانون الأساسي للبنك التونسي للتضامن)

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

3- الحوكمة

1.3- تركيبة مجـلس الإدارة

- **رئيس مجلس الإدارة :**
  - السيد محمد كعنيش
- **الأعضاء:**
  - السيدة نجوى بالحاج
  - السيد رضا الخلفاوي
  - السيدة آمال الزاوي
  - السيد التيجاني علجان
  - السيد رشيد الصغير
  - السيد حبيب الحضيري
  - السيد حمادي بن خدومة
- **مراقب الدولة :**
  - السيدة بسمة الغزي

2.3- اللجان المتصلة بمجلس الإدارة

تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك.

اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي :

تتمثل أهم مهامها أساسا في:

- السهر على تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وصحة المعلومة المالية،
- ضمان متابعة ومراقبة أنشطة المراقبة الداخلية،
- اقتراح تسمية مراقبي الحسابات والمدققين الداخليين،
- إبداء الرأي في برنامج ونتائج مهام المراقبة.

اللجنة التنفيذية للقرض :

مكلفة خاصة بدراسة نشاط تمويل البنك حيث تبدي رأيها حول بعض أنواع القروض من ذلك القروض التي يتجاوز حجمها 100 ألف دينار وكذلك القروض الممنوحة للأشخاص الذين لهم علاقة بمؤسسة القرض على معنى الفصل 23 من القانون عدد 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001.

لجنة المخاطر :

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والإلتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية.
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر.
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم وضعها.
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط

3.3- الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- التاكد من تنفيذ الإلتزامات القانونية لمؤسسة القرض وتقيدها بالممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية،
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الإمتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،

- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

4.3- مراقبي الحسابات:(لمدة ثلاث سنوات 2013-2014-2015)

- مكتب "CHEKIR" لصاحبه السيد هشام الشقير؛
- مكتب « ABC » لصاحبه السيد زياد خديم الله

4- الأرقام الأساسية للبنك التونسي للتضامن :

تتمثل حصيلة النتائج المالية للبنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة في ما يلي :

(المبلغ بالألف دينار)	2013	2014	2015
النشاط			
مجموع الموازنة	840 694	886 427	1 009 844
إيداعات الحرفاء	52 360	62 795	47 604
جاري القروض للحرفاء (1)	691 978	751 304	820 272
جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة	557 980	618 737	650 469
النتائج			
هامش الفائدة	14 535	19 102	21 515
حجم العمولات	2 775	3 849	4 278
الناتج المصرفي الصافي	17 324	22 962	25 803
النفقات العامة	12 863	15 223	17 206
النتيجة الصافية	(120)	3 582	4 080
الأموال الذاتية	38 847	42 498	46 655
النسب المالية			
مردودية الأموال الذاتية	%-0,3	%8,43	%8,75
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/الناتج المصرفي الصافي)	%74	%66,3	%66,7
العمولات / الأجور	%28,75	%32,89	%33,4
الناتج الصافي/عدد الأعوان (أ.د)	59	77	88

(1) بما في ذلك القروض الصغيرة المسندة عن طريق الجمعيات (إتفاقية تمويل لفائدة الدولة).

حافظ البنك على إحترام جميع المؤشرات الترتيبية للمراقبة الحذرة.

النسبة القانونية	2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	الحد الأدنى القانوني
نسبة السيولة	تفوق %100	تفوق %100	تفوق %100	%100
نسبة القدرة على الإيفاء بالدين	%37	%42	%48	%10

II- نشـاط البنـك

I- نشاط الإقراض

1.1- تمويل المشاريع الصغرى

❑ المصادقات

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2015 في مجال تمويل المشاريع الصغرى مواصلة نسق التمويل المسجل خلال السنوات السابقة، حيث بلغ عدد المصادقـــات 11 021 بمبلغ قروض يفوق 115,274 مليون دينـــار (م د) وبكلفة إستثمارات جملية تقدّر بـ155,221 م.د مقابل 11 339 قرض بمبلغ قروض 112,3 م.د وكلفة إستثمار بـ 150,6 م د خلال سنة 2014 مسجلا بذلك زيادة تقدر بـ2,6% من حيث مبلغ القروض و3,1% على مستوى حجم القروض.

	2013	2014	2015	نسبة التطور (%) 2015/2014
عدد المصادقات	9 947	11 339	11 021	-2,8
مبلغ القروض(م د)	103,4	112,3	115,274	+2,6
كلفة الإستثمارات (م د)	142,3	150,6	155,221	+3,1

ومن المنتظر أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2015 في إحداث ما يزيد عن 17 ألف موطن شغل.

وبذلك تكون الحصيلة الإجمالية منذ إنطلاق نشاط البنك سنة 1998 إلى موفى سنة 2015 كما يلي :

- العدد الجملي للمصادقات : **154 870** قرض
- المبلغ الإجمالي للقروض : **1 104,302**م.د
- الكلفة الجملية للمشاريع : **1 531,259** م.د

وبذلك تكون تدخلات البنك بالقروض التي منحها في حدود 72% من الكلفة الجملية للمشاريع الصغرى الممولة.

أ-التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى :

يبرز التحليل القطاعي إستئثار قطاع الخدمات بنسبة 62% من مبلغ المصادقات مقابل 22% للمهن الصغرى و8% للصناعات التقليدية وقرابة 8 % للقطاع الفلاحي كما يبيّنه الجدول التالي:

القطاعات	2013			2014			2015			
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	%
الفلاحة	514	5,2	4,6	561	4,9	5,4	632	5,7	9,180	8,0
الصناعات التقليدية	1991	20,0	5,6	2598	22,9	6,8	3 099	28,1	8,972	7,8
المهن الصغرى	2482	25,0	24,1	2965	26,1	28,1	2 593	23,5	25,811	22,4
الخدمات	4960	49,9	69,1	5215	46,0	72	4 697	42,6	71,310	61,9
المجموع	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**	**11 021**	**100,0**	**115,274**	**100,0**

ب-التوزيع الجهوي للمشاريع الصغرى:

تحسنت حصة الوسط الغربي من القروض من 9,2% خلال سنة 2014 إلى 13,2% خلال سنة 2015. إلا أن حصة الجهات الداخلية إستقرت في حدود **45,4%** خلال سنة 2015 . ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع عدد المطالب الوافدة على البنك من هذه الجهات.

الجهات	2013			2014			2015		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
تونس الكبرى	2623	26,4	31,8	3113	27,5	38,4	2 699	24,5	36,487
الشمال الشرقي	973	9,8	11,3	1154	10,2	12,2	1 252	11,4	14,671
الشمال الغربي	1084	10,9	8,8	1304	11,5	9,9	1 004	9,1	9,060
الوسط الشرقي	1746	17,6	17,9	2072	18,3	18,7	2 254	20,5	21,637
الوسط الغربي	1034	10,4	10,2	1038	9,2	9,9	1 534	13,9	15,405
الجنوب الشرقي	1043	10,5	11,6	942	8,3	8,9	928	8,4	8,410
الجنوب الغربي	1444	14,5	11,8	1716	15,1	14,3	1 350	12,2	9,604
المجموع	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**	**11 021**	**100,0**	**115,274**

ت -توزيع المصادقات حسب المستوى التعليمي :

سجلت سنة 2015 تحسنا في حصة حاملي الشهادات العليا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 2260 مصادقة بمبلغ يزيد عن 39,2 م د أي ما يمثل 20,5% من عدد المصادقات و34% من حجم القروض مقابل 2202 مصادقة بمبلغ يناهز 36,7م د خلال سنة 2014 .

ويبرز الجدول التالي توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2013-2015):

المستوى التعليمي	2013			2014			2015		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
حاملي شهادات عليا	2015	20,3	34,9	2202	19,4	36,7	2 260	79,5	39,209
مستويات أخرى	7932	79,7	68,5	9137	80,6	75,6	8 761	20,5	76,065
المجموع	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**	**11 021**	**100,0**	**112,274**

ث- توزيع القروض حسب النوع الإجتماعي :

سجلت حصة المرأة خلال سنة 2014 تطورا من 41,6% من عدد القروض سنة 2014 إلى 46,3% خلال سنة 2015، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تشهد تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى.

النوع الإجتماعي	2013			2014			2015		
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض (م د)
الرجل	6097	61,3	74,6	6619	58,4	79,8	5 917	53,7	78,159
المرأة	3850	38,7	28,8	4720	41,6	32,5	5 104	46,3	37,115
المجموع	**9947**	**100,0**	**103,4**	**11339**	**100,0**	**112,3**	**11 021**	**100,0**	**112,274**

❑ الإنجازات والدفوعات

تم خلال سنة 2015 إنجاز 8 908 قرض بمبلغ يقدر بـ90,625 م د وهو ما يمثل قرابة 70% من مصادقات السنة. من جانب آخر يبرز تحليل إنجاز المشاريع أن 86% من إنجازات سنة 2015 تتعلق بمصادقات نفس السنة. وهو ما يعكس حرص البنك على الإسراع في إنجاز المشاريع وإقتصار الآجال.

وقد تعزز ذلك مع تكثيف اللجوء إلى الآليات المتوفرة لتمكين الباعثين من توفيرالتمويل الذاتي. حيث بلغ عدد المنتفعين بها خلال سنة 2015 زهاء 177 2 باعث لتوفير تمويلات ذاتية قدرها 7,326 م د مقابل 767 1 منتفع بمبلغ قدره 6,330 م د خلال سنة 2014.

علما أن إنجاز المشروع يتمثل في توفير الباعث للتمويل الذاتي وإمضاء العقود والحصول على رسائل المزود للحصول على التجهيزات والمعدات قصد الإنطلاق في الإنتاج.

أما على مستوى الدفوعات سجل نسق دفوعات القروض تراجعا طفيفا خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، حيث بلغت دفوعات القروض المبوبة فيما يلي ما يزيد عن 111,5 م د مقابل 121,8 م.د خلال سنة 2014 و 95,8 م.د خلال سنة 2013:

نوعية القروض	2013		2014		2015	
	العدد	مبلغ القروض (م د)	العدد	مبلغ القروض (م د)	العدد	مبلغ القروض (م د)
قروض متوسطة المدى	3597	57,5	4313	72,1	3 650	64,909
دعم الأموال الذاتية (1)	3901	24,1	1737	25,3	3 651	23,773
دعم المشاريع التي تمر بصعوبات	325	1,3	1952	9,5	1 515	9,002
قروض قصيرة المدى	2816	12,9	3495	14,7	3 621	13,823
المجموع	**10639**	**95,8**	**13449**	**121,8**	**12 437**	**111,507**

(1) FONAPRAM + اعتماد الانطلاق

2.1- منظومة القروض الصغيرة:

واصلت الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة نشاطها خلال سنة 2015 بعد أن استأنفت نشاطها خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 2014 وذلك بعد صدور القانون عدد 46 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جويلية 2014 الذي يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المؤرخ في 5 نوفمبر 2011 والمتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وذلك بعد أن توقفت بالكامل عن النشاط خلال سنة 2013.

وقد تمكن منظومة القروض الصغيرة خلال سنة 2015 من إسناد 316 43 قرض صغير بمبلغ في حدود 58,945 م د مقابل 096 18 قرض بمبلغ 22,545 م د خلال سنة 2014. وبذلك ترتفع حصيلة القروض الصغيرة إلى موفى سنة 2015 إلى 637 648 قرض بمبلغ في حدود 635,487 م د.

وفي ما يلي أهم خصائص القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2015:

التوزيع القطاعي:

الفلاحة:	%39,6	الصناعات التقليدية:	%3,9
المهن الصغرى:	%16,1	التجارة:	%22,6
الخدمات:	%8.4	تحسين ظروف العيش:	%9,3

التوزيع الجهوي :

الشمال الشرقي:	27,1%	الشمال الغربي:	%18,8
الوسط الشرقي:	%19,8	الوسط الغربي:	%13,8
الجنوب الشرقي:	5,9%	الجنوب الغربي:	13,0%

حصة الجهات الغربية: 45,6%

حصة المرأة : 53,3%.

مع التذكير بأنه يتعين إعادة هيكلة هذه المنظومة وفق التشريع الجديد للتمويل الصغير قبل موفى سنة 2016.

3.2- التمويل الإسلامي:

قام البنك خلال سنة 2015 بإختيار خبير محلي لتقديم جملة من الخدمات الاستشارية لدعم وحدة تنفيذ برنامج دعم تشغيل الشباب "ياستو" لتطوير منتوج المرابحة بالاعتماد على القدرات الذاتية للبنك وذلك بالتوازي مع مواصلة اجراءات اختيار الاستشاري الدولي الذي سيتولى الدعم الفني والمؤسساتي للبنك.

وقد تمكن البنك خلال سنة 2015 من إنجاز أهم المراحل والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- تركيز هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك في أوت 2015،
- الحصول على موافقة البنك المركزي التونسي على منتجي المرابحة والإجارة في جوان 2015؛
- إجازة الإجراءات والعقود المعتمدة لمنتوج المرابحة من قبل هيئة الرقابة الشرعية،
- إعداد كراس شروط لإدراج منتوج المرابحة ضمن المنظومة المعلوماتية الحالية للبنك،
- التعاقد مع مزود المنظومة المعلوماتية الحالية لإدراج منتوج المرابحة،
- إحداث لجنة خاصة بالتمويل الإسلامي لإسناد التمويلات،
- تعيين مدقق شرعي داخلي يقوم بالتأكد من إحترام الإجراءات الشرعية المعتمدة على مستوى ملفات التمويلات المسندة،
- الإنطلاق في إسناد الدفعة الأولى من التمويلات بالمرابحة بداية من شهر ديسمبر 2015.

هذا وقد لاقى هذا التمشي إستحسان بعثة البنك الإسلامي للتنمية التي زارت البنك خلا شهر أكتوبر 2015. ومن المؤمل أن يشهد نسق هذه التمويلات تحسنا مطردا خلال سنة 2016 بما سيمكن من إستعمال الموارد المتوفر وتعبئة موارد مالية إضافية خلال السنوات القادمة.

2- الإستخلاص :

1.2- قروض تمويل المشاريع الصغرى:

بلغ مجموع المبالغ التي حلّ أجل إستخلاصها خلال سنة 2015 ما قدره 107,413 م د. وتقدر المبالغ المستخلصة بـ82,975 م د. أي نسبة إستخلاص تقدّر بـ **77,25%** مقابل مبالغ مستحقة ومستخلصة خلال سنة 2014 على التوالي بـ 98,5 م د 72,5 م.د أي بنسبة إستخلاص بـ73,6 %:

السنة	2012	2013	2014	2015	التطور 2015/2014
المبالغ التي حل أجلها (م د)	100,7	96,731	98,537	107,413	+8,876
المبالغ المستخلصة (م د)	59,68	62,016	72,521	82,975	+10,454
نسبة الاستخلاص (%)	59,26	64,11	73,60	77,25	+3,65

وقد تم تحصيل هذه النتائج بالاعتماد على الاليات التالية

- ارسال اشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء تم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك.
- ارسال ارساليات قصيرة خصت لـ:
  - ✓ التذكير بحلول أجل أول قسط و ذلك في بداية كل شهر،
  - ✓ تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون قصد تحسيسهم على الايفاء بتعهدهم.
- تكليف فرق من المصالح المركزية لمعاضدة و تدعيم بعض الفروع الجهوية لتحقيق اللأهداف المرسومة
- التكثيف من الزيارات الميدانية لمتابعة المشاريع و تذليل الصعوبات التي تواجهها على غرار"برنامج انقاذ المشاريع المتعثرة"

و قد سجل البنك الى موفى سنة 2015 نسبة إستخلاص عامة تقدر بـ 69 % بالنسبة لجميع القروض التي يسندها البنك مقابل 67.7% في موفى سنة 2014.

وقد بلغت الأقساط التي حل أجلها الى موفى سنة 2015 ما قدره 1004 م د والمبالغ المستخلصة ما قدره 695 مليون دينار

تنشيط إجراءات التعويض من الصندوق الوطني للضمان بعنوان القروض غير قابلة للإسترجاع: عدد الملفات التي تم تعويضها خلال سنة 2015: 319 بمبلغ قدره 1049 ألف دينار مقابل 176 ملف بمبلغ تعويض قدره 500 ألف دينار خلال سنة 2014.

2.2- قروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي:

توقف البنك عن إسناد هذا الصنف من القروض منذ سنة 2011، وقد تم تبعا لذلك تسجيل تقلص في المبالغ التي حل أجل خلاصها خلال سنة 2015 من 931 أ د في سنة 2014 إلى 18 ألف دينار سنة 2015

و قد قام البنك في سنة 2015 بمراسلة كافة المستفيدين بقرض الحاسوب العائلي و المتخلدة بذمتهم ديون قصد تسوية وضعيتهم و قد أفضت هذه العملية الى استخلاص مبلغ جملي قدره 720 ألف دينار

و قد بلغت النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة لقروض الحاسوب العائلي إلى موفى سنة 2015 بـ 91,5 % مقابل 90% في موفى سنة 2014. حيث قدر حجم المبالغ الجملية المستخلصة الى موفى سنة 2015 بحوالي 62,2 م د من جملة 68 م د حل أجلها

3.2- منظومة القروض الصغيرة:

بعد إستئناف نشاط الإقراض شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة عودة في نسق التحسن حيث بلغ حجم المبالغ المستخلصة خلال سنة 2015 حوالي 21,9 م د . أي بنسبة إستخلاص في حدود 83% مقابل 24,1 م د خلال سنة 2014. إلا أن هذا النسق لا يزال دون المستوى المعهود المسجل خلال السنوات ما قبل توقف النشاط.

تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى سنة 2015 بـ 83,3 % مقابل 82,2% في موفى سنة 2014.

يقدر حجم المبالغ الجملية المستخلصة الى موفى سنة 2015 بحوالي 474 م د من جملة 568م د حل أجلها.

3- الموارد البشرية والتنظيم والرقابة الداخلية

1.3- الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 294 موظفا في موفى ديسمبر 2015، يتوزعون كما يلي:

أ- حسب الصنف :

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	184	62
أعوان التسيير	43	15
أعوان التنفيذ	54	18
أعوان متعاقدون (في إطار إلغاء المناولة)	13	5
أعوان ملحقون لدى البنك	0	0
المجموع	**294**	**100**

تقدر نسبة التأطير بـ**62 %** وهو مؤشر هام لمزيد تحسين خدمات ومردودية أنشطة البنك.

ب-حسب النوع الإجتماعي :

	العدد	النسبة (%)
رجال	173	59
نساء	121	41
المجموع	**294**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ**41%**.

ت-حسب الفئة العمرية :

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
35-25 سنة	60	21
50-36 سنة	192	65
55-51 سنة	23	8
55 سنة ما فوق	19	6
المجموع	**294**	**100**

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة): **65%**.

2.3- التكـويــن

قام البنك خلال سنة 2015 بعديد الأنشطة التكوينية لفائدة الأعوان سواءا داخل المؤسسة أو خارجها لتطوير الكفاءات وتأهيل المهارات الفنية في عدة مجالات (الدروس البنكية، التدقيق الداخلي، المحاسبة، الشؤون القانونية والشراءات، الإعلامية، التمويل الإسلامي، إلخ) . وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج التكوينية 43 مستفيدا إضافة إلى 14 إطارا منتفعا بالتكوين لدى الأكاديمية البنوك المالية، وبذلك يرتفع العدد الجملي للمنتفعين بالتكوين خلال سنة 2015 إلى **57 إطار**. وقد بلغت نفقات التكوين خلال سنة 2015 ما قدره 127,552 أد.

وفي سياق التمشي نحو الإنفتاح على المحيط الجامعي، مكّن البنك 96 طالبا من القيام بدورات تكوينية و تدريبية متعلقة بالحياة المهنية.

كما إهتم البنك بالجانب الإجتماعي تم خلال سنة 2015 إسناد 13 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ جملي يساوي 226,250 أد خصص بالأساس لتمويل إقتناء وبناء مسكن.

3.3- التنظيـم والإعلامية

تـمّيزت سنة 2015 بمواصلة تطوير الإطار التنظيمي للبنك من خلال إصدار عديد المذكرات والمناشير التنظيمية لتحسين خدمات البنك وإضفاء مزيد النجاعة في إجراءات العمل المعتمدة وإحترام الإلتزامات القانونية والتشريعية للبنك. كما واصل البنك تعزيز نظامه المعلوماتي أساسا بـ :

- تطوير منظومة التمويل الإسلامي بإدراج منتوج المرابحة بالنظام المعلوماتي الحالي للبنك،
- تطوير تطبيقة التصرف في المصالح الإدارية (GSA) بإقتناء وتركيز برمجية خلاص المزودين والتقييد المحاسبي الآلي للشراءات،
- تركيز نظام مراقبة بالفيديو في المقر المركزي وشبكة الفروع (Vidéosurveillance FULL-IP POE)،
- الشروع في تدقيق النظام المعلوماتي للبنك وفق التشريع الجاري به العمل،
- تدعيم أسطول المعدات الإعلامية للبنك (حواسيب، آلات طابعة، إلخ).

4.3- نظام الرقابة الداخلية:

تميز نظام الرقابة الداخلية للبنك خلال سنة 2015 بإنجاز الأعمال التالية:

- تسمية عضو مستقل بمجلس إدارة البنك لرئاسة لجنة المخاطر (بعد إستقالة الرئيس السابق)،
- إحداث لجنة التسميات والأجور،
- المصادقة على تقرير نشاط دائرة التدقيق الداخلي لسنة 2014 وبرنامج عملها لسنة 2015،
- المصادقة على تقرير نشاط الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال لسنة 2014 وبرنامج عمله لسنة 2015،
- المصادقة على ميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل،
- المصادقة على سياسة البنك في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب،
- تدعيم الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال باطار إضافي،
- إحداث هيئة شرعية لبرنامج التمويل الاسلامي "YES-TU"،
- تعيين مدقق شرعي داخلي لبرنامج التمويل الاسلامي ،
- إنهاء المتابعة لتقرير هيئة الرقابة العامة للمالية فيما يتعلق بإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- متابعة إنجاز التوصيات الواردة بتقريري مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لسنتي 2013 و2014(نسبة الانجاز تفوق 90%)،

- إصدار دليل إجراءات خاص بعملية إسناد قروض المشاريع الصغرى،
- إصدار دليل إجراءات خاص بالإستخلاص ،
- إصدار دليل اجراءات خاص بالتصرّف في الخزينة على مستوى الفروع الجهوية،
- تعيين مسؤول عن سلامة النظام المعلوماتي،
- التعاقد مع مكتب مختص لإنجاز مهمة تدقيق لسلامة النظام المعلوماتي،
- تركيز نظام لحماية الاشخاص ومقرات البنك.

4- الدراسات، التعاون والشراكة

1.4- الدراسات:

حرص البنك خلال سنة 2014 على التركيز على الجوانب النوعية في تدخلاته وذلك من خلال القيام بعديد الدراسات والمهمات التي ستساعده على وضع الآليات الكفيلة بإضفاء النجاعة على أنشطته. وتتعلق أساسا بالمجالات التالية:

- إنهاء أشغال المكتب المختص والمتعلقة بجرد الممتلكات الثابتة للبنك وإحالة نتائجها إلى مراقبي الحسابات لتدقيقها في إطار مهمة خصوصية،
- إنهاء أشغال المكتب المكلف بتطوير الصورة التسويقية والعلامة التجارية للبنك،
- إنهاء أشغال المكتب المختص والمتعلقة بتقييم وتدقيق إجراءات وأساليب الإستخلاصات والنزاعات وآفاق تطويرها والإعلان عن طلب العروض لتركيز منظومة خاصة بالتصرف في الإستخلاص والنزاعات،
- إنهاء أشغال المكتب المكلف بمهمة تصفية الحسابات العالقة بالبنك وإحالة نتائجها إلى مراقبي الحسابات لتدقيقها في إطار مهمة خصوصية،
- الإعلان عن طلب عروض لإختيار مكتب مختص لإعادة هيكلة الجمعيات المسندة للقروض الصغيرة وفق متطلبات التشريع الجديد للتمويل الصغير.

2.4- التعاون والشراكة:

تميز نشاط البنك خلال سنة 2015 بإمضاء عديد إتفاقيات الشراكة والتعاون التي تعكس حرص البنك على تركيز بيئة إستثمار تضمن لتدخلاته النجاعة المطلوبة وتوفر العناصر الضرورية لنجاح المشاريع وإحداث مواطن شغل جديدة. وتتمثل هذه الإتفاقيات أساسا فيما يلي:

- إتفاقية هبة مع صندوق الصداقة القطري بقيمة 17 م د مبوبة كما يلي:
  - 15,7 م د لإسناد إعتمادات يتم إرجاعها بدون فائض لفائدة 1300 مشروع بالولايات الداخلية (14 ولاية) منها 300 مؤسسة صغرى كلفتها بين 100 و150 أد ودعم المال المتداول لفائدة 1000 باعث مشروع محدث لمواطن شغل فعلية. ويساهم الصندوق في تمويل 30% من كلفة إستثمار المؤسسة الصغرى و50% من مبلغ دعم المال المتداول على أن لا تتجاوز قيمة الإعتماد الواحد 5 أد.
  - 1,3 م د تمثل 50% من برنامج دعم وتعزيز قدرات البنك المقدرة قيمته 2,6 م د.

وبذلك ينخرط البنك في منظومة صندوق الصداقة القطري التي يسعى الصندوق من خلالها على وضع شراكة تكامل فاعلة وناجعة بين الشركاء لضمان نجاح باعثي المشاريع الممولة وتحقيق التنمية الجهوية وديمومة مواطن الشغل بالجهات الداخلية.

- إتفاقية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ووزارة التكوين المهني والتشغيل لتمويل مشاريع الإقتصاد الأخضر بولاية بنزرت في إطار تدخلات برنامج صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
- إمضاء إتفاقية تعاون مع الصندوق الإجتماعي للتنمية بجمهورية مصر العربية.
- إتفاقية تعاون مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "كوناكت" في إطار منظومة صندوق الصادقة القطري،
- إتفاقية تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدفع المبادرة لدى خريجي التعليم العالي والبحث العملي،
- إتفاقية تعاون وتمويل مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة لتمويل ريادة الأعمال النسائية،
- إتفاقية شراكة ثلاثية مع جمعية التنمية المستديمة ووزارة التكوين المهني والتشغيل حول مشاريع الإقتصاد الأخضر،
- إتفاقية تعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة (برنامج المتوسط) لتمويل ومرافقة المشاريع الصديقة للبيئة بالوسط الريفي التونسي.

III-نتائج البنك التونسي للتضامن لسنة 2015

1- القوائـــم الماليـــة

1.1- الموازنـــة

(بالألف دينار)

	2014-12-31	2015-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـــول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	2 976	2 501	<475>	<16>
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	96 424	159 506	63 082	65,4
مستحقات على الحرفاء	751 304	820 272	68 968	9,2
محفظة سندات الاستثمار	2 350	2 171	<179>	<7,6>
الأصول الثابتة	7 551	7 589	38	0,5
أصول أخرى	25 822	17 805	<8 017>	<31,0>
المجموع	**886 427**	**1 009 844**	**123 417**	**13,9**
الخصـوم والأموال الذاتية				
الخصـــوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	2 912	1 878	<1 034>	<35,5>
المؤسسات المالية والبنكية	963	1 271	308	32,0
ودائع وأموال الحرفاء	62 795	47 604	<15 191>	<24,2>
موارد خصوصية	755 976	894 258	138 282	18,3
خصوم أخرى	21 283	18 178	<3 105>	<14,6>
مجموع الخصوم	**843 929**	**963 189**	**119 260**	**14,1**
الأمـــوال الذاتيـــة				
رأس المال	40 000	40 000	-	-
الإحتياطات	4 090	4 167	77	1,9
أرباح مؤجلة	<5 174>	<1 592>	3 582	69,2
نتيجة الفترة	3 582	4 080	498	13,9
مجموع الأمـــوال الذاتيـــة	**42 498**	**46 655**	**4 157**	**9,8**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**886 427**	**1 009 844**	**123 417**	**13,9**

2.1- التعهـدات خارج الموازنـــة

(بالألف الدينار)

	2014-12-31	2015-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	880	420
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصـوم المحتملة	**880**	**42**
تعهدات التمويل المقدمة	66 057	67 131
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	695	-
مجموع التعهدات المقدمة	**66 752**	**67 131**
التعهدات التمويل المقبولة	33 582	34 087
ضمانات مقبولة	584 008	621 751
مجموع التعهدات المقبولة	**617 590**	**655 838**

3.1- قائمة النتائج

(بالألف دينار)

	2014-12-31	2015-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	**25 096**	**27 859**	**2 763**	**11,0**
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	21 236	23 571	2 335	11,0
عمليات مع البنوك	6 115	6 465	350	5,7
عمليات مع الحرفاء	15 121	17 106	1 981	13,1
ارباح متاتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	11	11	-	-
عمولات	3 849	4 278	429	11,1
أعباء الإستغلال البنكي	**<2 134>**	**<2 056>**	**78**	**28,2**
فوائد مدينة	<2 134>	<2 056>	<78>	<3,7>
خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية	-		-	-
الناتج البنكي الصافي	**22 962**	**25 803**	**2 841**	**12,4**
مخصصات المدخرات	<2 822>	<1 772>	<1 050 >	<37,2>
إيرادات إستغلال أخرى	113	97	<16 >	<4,2>
الأجور	<11 700>	<12 788>	1 088	9,3
أعباء الإستغلال العامة	<3 523>	<4 418>	895	25,4
مخصصات الإستهلاكات	<1 119>	<1 210>	91	8,1
نتيجة الإستغلال	**3 911**	**5 713**	**1 802**	**46,1**
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى	3	920	917	-
الأداء على الشركات	<332>	<2 553>	2 221	669,0
نتيجة الأنشطة العادية	**3 582**	**4 080**	**498**	**13,9**
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-	-	-	-
النتيجة الصافية	**3 582**	**4 080**	**498**	**13,9**
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	**3 582**	**4 080**	**498**	**13,9**

4.1- جـــدول التدفّقـــات النقديـــة

	2014-12-31	2015-12-31
نشاط الاستغـــــلال		
مداخيل الاستغلال البنكي	24 540	28 086
أعباء الإستغلال البنكي	<33>	<54>
إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى	-	-
اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء	<56 351>	<35 058>
إيداع أو سحب ودائع الحرفاء	4 425	<12 914>
مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين	<11 252>	<11 820>
تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال	<4 248>	<39 559>
الأداء على الشركات	<35>	<596>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال	**<42 953>**	**<71 914>**
نشـــــاط الإستثمـــــار		
فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار	-	-
شراءات أو بيوعات أصول ثابتة	<2 051>	<1 248>
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار	**<2 051>**	**<1 248>**
نشـــاط التمويـــــــل		
تسديد ديون	<4 964>	<4 865>
زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية	33 217	141 145
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل	**28 252**	**136 280**
تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية	<16 752>	63 118
السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية	112 794	96 042
السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية	**96 042**	**159 160**

2- تحليل القوائم المالية لسنة 2015

سجل البنـك نموا في حجم موازنتــه بنسبة 13,9 % لتبلغ ما قيمته 009,844 1 مليون دينار (م د) فـي 31 ديسمبر 2015 مقابل 886,427 م د في نهاية سنة 2014.

وفي هذا الإطار سجل بند المستحقات على الحرفاء الذي يمثل بمفرده 81,2% من أصول البنك تطورا بنسبة 9,2% في المقابل سجل بند الموارد الخصوصية الذي يستأثر بـ 88,6% من مجموع الموازنة نموا بنسبة 18,3%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2015 ناتجا بنكيا صافيا بـ25,803 م د مسجلا بذلك تطورا بـنسبة 12,4% مقارنة بمـا حققه خلال سنة 2014. كما تحسنت النتيجة الصافية من 3,582 مليون دينار خلال سنة 2014 إلى نتيجة إيجابية بـ4,080 م د خلال سنة 2015 أي نسبة تطور بـ13,9%.

كما تمكّن البنك على إثر إنجاز مهمتي تصفية الحسابات العالقة وجرد الأصول الثابتة، من تطهير الأرصدة العالقة للحسابات وتصفيتها على مستوى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015.

1.2- المـوارد

الأموال الذاتية :

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 46,655 م د في 31 ديسمبر 2015 مقابل 42,498 م د سنة 2014. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (40 م د) وإحتياطــات قدرها 4,167 م د ونتائج سلبية مؤجلة بمبلغ 1,592 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2015 في حدود 4,080 مليون دينار.

الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 963,189 م د في موفى سنة 2015 مقابل 843,929 م د في وفى سنة 2014، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية :

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2015 بـ138,282 م د إذ بلغت في موفى هذه السنة 894,258 م د مقابل 755,976 م د في موفى سنة 2014. وتتوزع هذه الموارد كما يلي:

الموارد الداخلية	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	274,081	30,65
الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	238,10	26,63
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	179,480	20,07
البرامج الخصوصية للصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	29,632	3,31
اعتماد من الدولة	20,000	2,24
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	15,677	1,75
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	14,000	1,57
خط اعتماد الانطلاق	39,982	4,47
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	7,344	0,82
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,550	0,29
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	1,976	0,22
برنامج التعاون التونسي البلجيكي	1,857	0,21
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,12
خط تمويل BRITCH GAZ	1,420	0,16
خطوط تمويل ETAP	1,127	0,13
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,05
خط تمويل STORM	0,384	0,04
برامج أخرى	0,276	0.03
مجموع الموارد الداخلية (1)	**829,430**	**92,75**

الموارد الخارجية		
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	48,101	5,38
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية	16,727	1,87
مجموع الموارد الخارجية (2)	**64,828**	**7,25**
مجموع الموارد الخصوصية (1)+(2)	**894,258**	**100,0**

ودائع وأموال الحرفاء

سجل رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك تراجعا بـ15,191م د أي بنسبة 24,2% حيث بلغ في موفى سنة 2015 ما قدره 47,604 م د ويعود هذا التراجع أساس إلى تصفية الأرصدة العالقة للحسابات الخاصة أساسا بتمويل المشاريع الصغرى وقروض الحاسوب العائلي.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

انخفضت المبالغ المرصودة بالخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2015 لتبلغ 1,878 م د مقابل 2,912 م د سنة 2014.

الخصوم الأخرى

تراجع بند الخصوم الأخرى من 21,283 م د سنة 2014 ليبلغ 18,178م د في موفى 2015 ، وهو يمثل أساسا أعباء للدفع بعنوان تأمينات وضمانات (4,060 م د) وأعباء إجتماعية (5,655 م د) والضريبة على الشركات (3,398 م د).

2.2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 68,968 م د أي بنسبة 9,2% لترتفع من 751,304 م د في نهاية سنة 2014 إلى 820,272 م د في موفى سنة 2015 وهي مبوبة كما يلي:

البند	المبلغ (م د)
قروض قصيرة ومتوسطة المدى	501,934
إعتمادات مسندة من ص و ن ص ت م ص	177,239
فوائد غير مستخلصة	32,424
فوائد للقبض	0,781
القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	169,803
مدخرات على القروض	-32,680
فوائد مخصصة	-32,609
عمولات وفوائد دائنة على الحرفاء	3,380
المجموع	**820,272**

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

إنخفض مبلغ هذا البند من 2,976 م د سنة 2014 إلى 2,501 م د في 31 ديسمبر 2015.

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2015 تطورا هاما بنسبة 65,4% ليبلغ 159,506 م د مقابل 96,424 م د سنة 2014. ويعكس هذا التحسن تنوع برامج الشراكة للبنك وسياسته النشطة في مجال تعبئة الموارد المالية وتنويعها.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الإستهلاكات 7,589 م د في موفى سنة 2015 مقابل 7,551 م د في نهاية سنة 2014.

محفظة المساهمات:

إنخفض المبلغ الصافي للمساهمات بـ 179 أد أي من 2,350 م د سنة 2014 إلى 2,171 م د في 31 ديسمبر 2015. ويمثل هذا الإنخفاض مخصصات المدخرات لسنة 2015 .

أصول أخرى:

تراجع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 8,017 م د أي بنسبة 31 % إذ بلغ 17,805 م د في موفى سنة 2015 مقابل 25,822 م د في نهاية سنة 2014. ويمثل أساسا مستحقات بعنوان عمولات التصرف في خطوط التمويل وذلك بعد أن تم تطهير وتصفية الأرصدة العالقة المتعلقة بحسابات التسوية والتأمين.

3.2- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض والمساهمات المكتتبة خلال سنة 2015 إستقرارا مقارنة بسنة 2014 حيث تقدر هذه التعهدات بـ67,131 م د في 31 ديسمبر 2015 مقابل 66,057 م د في 31 ديسمبر 2014.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 617,590 م د سنة 2014 إلى 655,838 م د في موفى سنة 2015. وتمثل بالخصوص الضمانات على القروض المقدمة من الصندوق الوطني للضمان (621,751 م د) والتمويلات المسندة على إعتمادات ميزانية الدولة (34,087 م د).

وتراجعت الخصوم المحتملة لتبلغ في موفى سنة 2015 ما قدره 420 أ د مقابل 880 ألف دينار في نهاية سنة 2014.

4.2- النتائج:

الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا ملحوظا من 22,962 م د سنة 2014 إلى 25,804 م د خلال سنة 2015 أي بزيادة قدرها 12,4%.

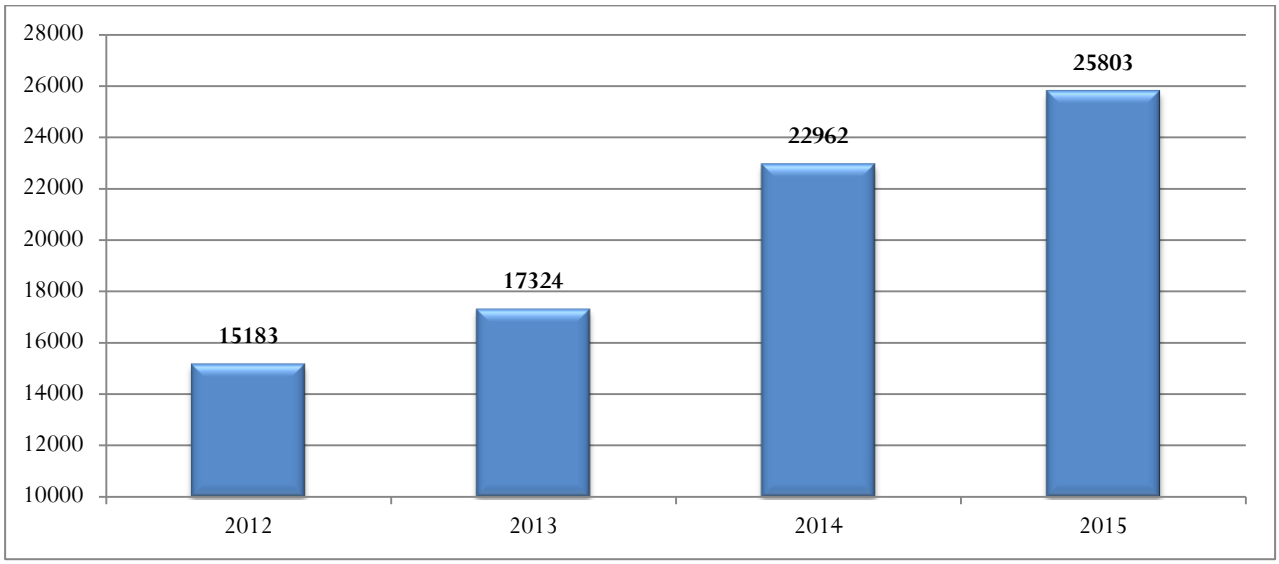

وتمثل المداخيل المتأتية من الفوائد **66%** من الناتج البنكي الصافي خلال سنة 2015.

سجلت حصة العمولات من الناتج البنكي الصافي ارتفاعا بـ 11,1% خلال سنة 2015 لتبلغ 4,278 م د مقابل 3,849 م د خلال السنة الماضية .

ويبرز الرسم التالي هيلكة الناتج البنكي الصافي للبنك خلال سنة 2015:

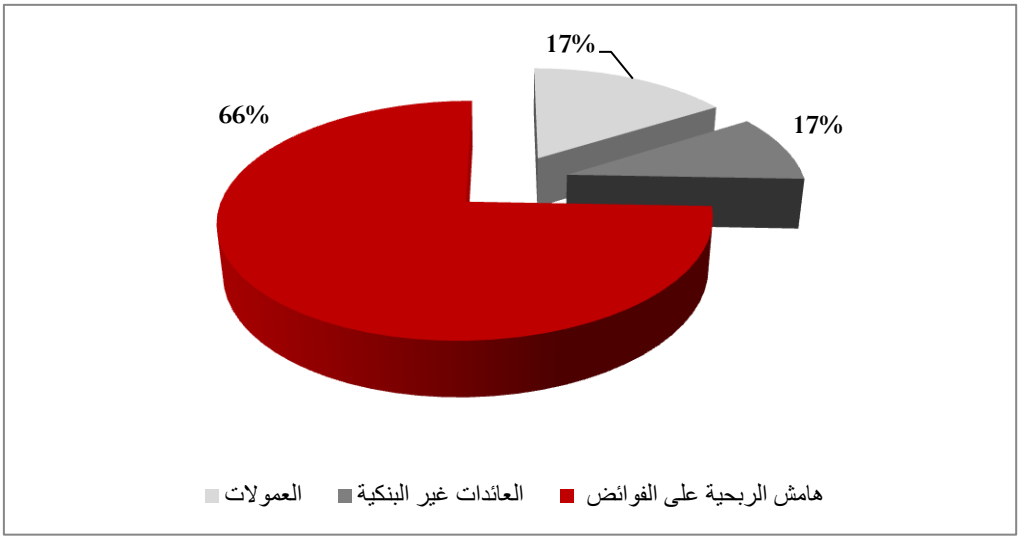

النفقات العامة :

سجلت الأجور وأعباء النفقات العامة ارتفاعا من 15,223 مليون دينار خلال سنة 2014 إلى 17,206 مليون دينار سنة 2015 متأتية أساسا من الزيادة القانونية في الأجور وتنفيذ الهيكل التنظيمي للبنك وتوحيد المنح المسندة للموظفين بالنسبة للبنوك العمومية كما يبرزه الرسم التالي:

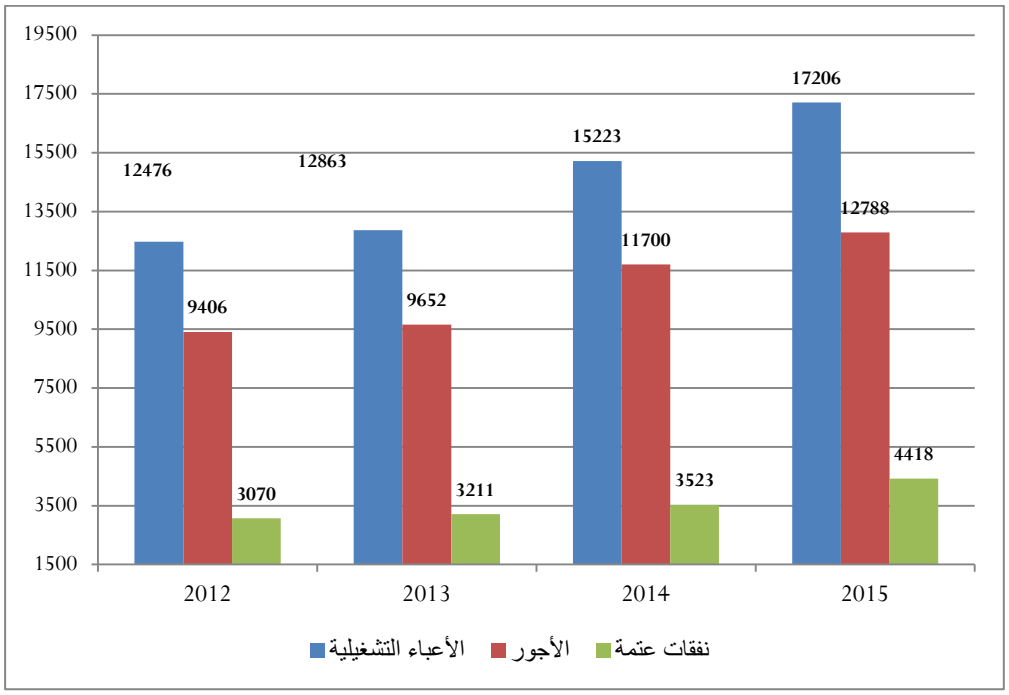

بلغت نسبة تغطية الأجور بالعمولات 33,4% خلال سنة 2015 مقابل 32,9% خلال سنة 2014 .

وتبعا لمستوى النفقات العامة فقد بلغ مؤشر الإستغلال في نهاية سنة 2015 (بدون إعتبار الإستهلاكات)، 66,7 مقابل 66,30% خلال سنة 2014 مسجلا بذلك إستقرارا نسبيا في حدود 66%.

النتيجة الصافية:

سجل البنك نتيجة صافية ايجابية بـ 4,080 مليون دينار في سنة 2014 مقابل نتيجة 3,582 مليون دينار سنة 2014 .

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل لنتائج البنك خلال الفترة 2012-2015:

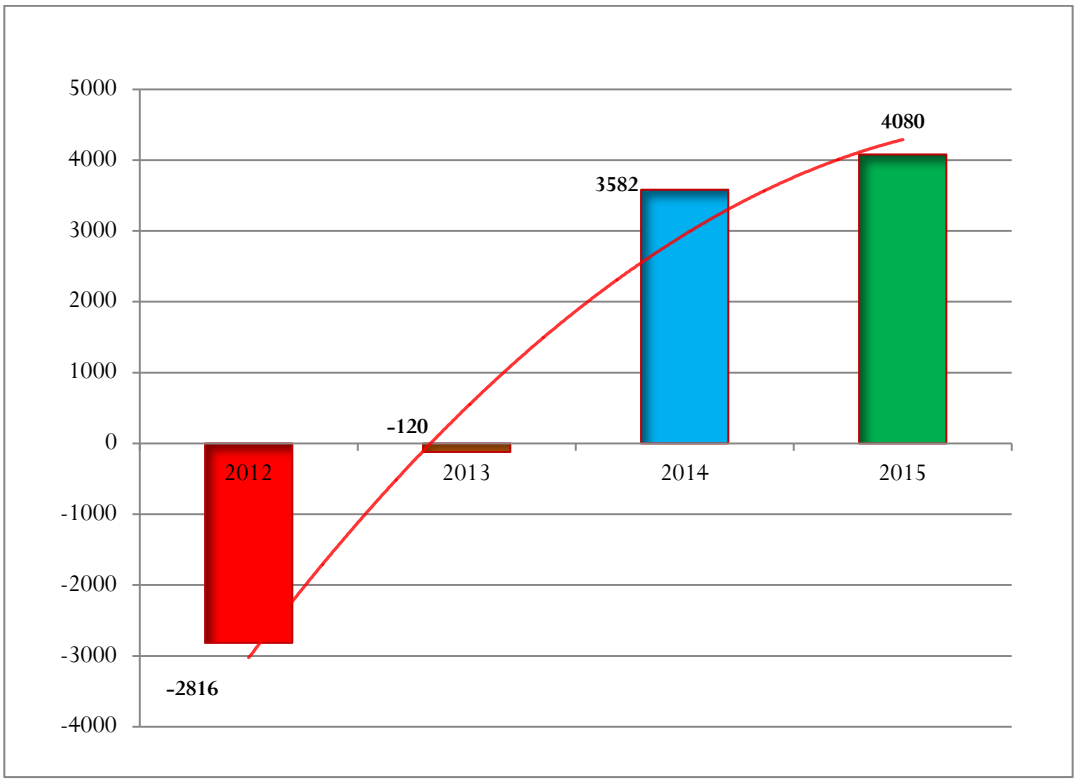

IV- تقريرا مراقبي الحسابات للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015

التقرير العام

Mesdames & Messieurs les Actionnaires de la
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2015

En exécution de la mission de co-commissariat qui nous a été confiée par votre Assemblée Générale Ordinaire tenue le 30 Novembre 2013, nous vous présentons notre rapport sur les états financiers de la Banque Tunisienne de Solidarité "BTS" arrêtés au 31 décembre 2015, tels qu'annexés au présent rapport, ainsi que notre rapport sur d'autres obligations légales et règlementaires.

1 - Rapport Sur Les Etats Financiers

Nous avons effectué l'audit des états financiers ci-joints de la Banque Tunisienne de Solidarité "BTS", comprenant le bilan et l'état des engagements hors bilan arrêté au 31 décembre 2015, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi qu'un résumé des principales méthodes comptables et d'autres notes explicatives. Ces états financiers font ressortir un total net bilan de 1.009.844 KDT et un résultat bénéficiaire de l'exercice s'élevant à 4.080 KDT.

2 - Responsabilité de la Direction Pour Les Etats Financiers

Les organes de Direction et d'Administration de la Banque sont responsables de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers conformément au Système Comptable des Entreprises en Tunisie. Cette responsabilité comprend la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.
Le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

3 - Responsabilité des Commissaires Aux Comptes

Notre responsabilité consiste à exprimer une opinion sur ces états financiers sur la base de notre audit. Nous avons effectué notre audit selon les normes professionnelles applicables en Tunisie. Ces normes requièrent de notre part de nous conformer aux règles d'éthique, de planifier et de réaliser l'audit en vue d'obtenir une assurance raisonnable que les états financiers ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit implique la mise en œuvre de procédures en vue de recueillir des éléments probants concernant les montants et les informations fournis dans les états financiers. Le choix des procédures relève du jugement de l'auditeur, et notamment de son évaluation des risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Dans l'évaluation de ces risques, l'auditeur prend en considération le contrôle interne de l'entité portant sur l'établissement et la présentation sincère des états financiers afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances. Un audit comporte également l'appréciation du caractère approprié des méthodes comptables retenues et du caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction ainsi que la présentation des états financiers pris dans l'ensemble.

Nous estimons que les éléments probants recueillis sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

5 - Opinion

À notre avis, les états financiers présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque Tunisienne de Solidarité arrêtée au 31 décembre 2015, ainsi que sa performance financière et ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie.

6 - Observations

Sans remettre en cause l'opinion exprimée ci-dessus nous estimons utile d'attirer votre attention sur le point suivant:

Le calcul conformément à l'annexe 3 de la circulaire des établissements de crédits n°91-24 des taux de la provision collective à appliquer par groupe homogène de créance a abouti à des taux nettement supérieurs aux taux minimum fixés par cette note. La Banque a opté par conséquent à l'application des taux minimums. Cette option a eu pour effet de réduire le montant de la provision collective comptabilisée.

7 - Rapport Sur d'Autres Obligations Légales & Règlementaires

Nous avons procédé, conformément aux normes de la profession, aux vérifications spécifiques prévues par la loi.

7.1 - Sur la base de notre examen, nous n'avons pas d'observations à formuler sur la sincérité et la concordance avec les états financiers des informations d'ordre comptable présentées dans le rapport du Conseil d'Administration sur la gestion de l'exercice 2015.

7.2 - En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par votre Etablissement avec la réglementation en vigueur. Nous n'avons pas d'observations à formuler à ce propos.

7.3 - Dans le cadre de notre audit, nous avons procédé à l'examen des procédures de contrôle interne relatives au traitement de l'information comptable et à la présentation des états financiers.

En application des dispositions de l'article 3 de la loi n°94-117 du 14 novembre 1994, tel que modifié par la loi n°2005-96 du 18 octobre 2005, nous signalons que notre examen a mis en évidence certaines insuffisances susceptibles d'impacter l'efficacité du système de contrôle interne ; elles concernent particulièrement le système d'information et les processus opérationnels connexes. Nous avons consigné ces insuffisances dans notre rapport d'évaluation du système de contrôle interne, qui fait partie intégrante du présent rapport, et les avons prises en considération lors de la conception des procédures d'audit.

7.4 - Nous avons procédé à l'appréciation des risques inhérents aux engagements de la clientèle de la "BTS" et à ses participations, conformément aux normes comptables applicables et aux

dispositions légales et réglementaires, notamment celles énoncées par les circulaires de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24, 93-23, 99-04, 2001-12, 2015 -04 et 2012-02.

Nous estimons, en conséquence, que les provisions constituées et les agios réservés par la "BTS" couvrent, au 31 décembre 2015, raisonnablement les risques inhérents aux engagements de sa clientèle et à ses participations.

Tunis, le 08 Juillet 2016

LES CO-COMMISSAIRES AUX COMPTES

ACB	**Cabinet**
Zied KHADIMALLAH	**Hichem CHEKIR**
Audit & Consulting Business Société d'Expertise Comptable Inscrite au Tableau de l'OECT Res. Zouaoui - A 24 - Les Berges du Lac II - Tunis Tél.: 71. 198.055 - Fax : 71 198.031	Hichem CHEKIR Expert Comptable Commissaire Aux Comptes Inscrit Au Tableau de l'Ordre des Experts Comptable de Tunisie

التقرير الخاص

Mesdames & Messieurs les Actionnaires de la
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITE

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2015

En application des dispositions de l'article 29 de la loi n°65-2001 du 10 juillet 2001, relative aux établissements de crédit, et des articles 200 et suivants du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous les conventions et opérations visées par ces textes.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte, in fine, dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation ;

Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures (autres que les rémunérations des dirigeants)

L'exécution des conventions conclues par la "BTS" pour la gestion de la ligne de financement des micro-crédits et celles pour la gestion des ressources "FOPNAPRAM", "FOSDAP" et "Ministère de Formation Professionnelle et de l'Emploi" se sont poursuivies.

Les principaux volumes réalisés au cours de l'exercice 2015 se détaillent ainsi :

- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion de la ligne de financement micro-crédits allouée par l'Etat s'élève à 1 176 KDT au titre des déblocages relatifs à l'exercice 2015 ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "FONAPRAM" allouées par l'Etat s'élève à 449 KDT ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "FOSDAP" allouées par l'Etat s'élève à 6 KDT ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "Ministère de Formation Professionnelle et de l'Emploi " allouées par l'Etat s'élève à 7 KDT ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "Office National de l'Artisanat" "ONA", allouées par l'Etat s'élève à 293 KDT ;
- Le montant des commissions perçues par la "BTS" au titre de la gestion des ressources "FONDS INTILEK " allouées par l'Etat s'élève à 69 KDT.

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre Conseil d'Administration ne nous a avisé d'aucune convention, au titre de l'exercice 2015, rentrant dans le cadre des articles précités.

Obligations et engagements de l'BTS envers ses dirigeants

1. La rémunération du Président Directeur Général "Monsieur Mohamed KAANICHE" nommé le 25 septembre 2012 est fixée par l'arrêté de Monsieur le Président du gouvernement du 02 Août 2013 avec date d'effet le 25 Septembre 2012. Elle se compose de :

	(En KDT)
	P.D.G
Salaire de base mensuel	0,900
Indemnité de logement	0,200
Indemnité de gestion	0,350
Indemnité de représentation	1,580
Indemnité temporaire pour remboursement des frais de responsabilité	1,120
Indemnité complémentaire pour remboursement des frais de responsabilité	1,550
Un ensemble d'avantages en nature	
• Voiture de fonction (acquise en 2015 pour 98 KDT, amortie au ours de cet exercice à raison :)	7,677
• Bons d'essence	450-Litres par mois
• Frais de communications	2 000 pulsations par trimestre

2. L'encours des crédits accordés par la banque à son Président Directeur Général s'élève au 31 décembre 2015 à 36 518 DT.

3. La rémunération du Directeur Général Adjoint "Monsieur Khelifa SBOUAI" nommé par décision du Conseil d'Administration lors de sa réunion du 14 Février 2015, est fixée par référence aux termes de la convention collective nationale du personnel des banques et des établissements financiers.

Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses indemnités et primes, d'un quota de 360 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction (acquise fin 2014 pour un montant de 68 223 DT et amorti à hauteur de 13 645 DT) et du remboursement des frais téléphoniques (50 DT par trimestre) ;

4. L'encours des crédits accordés par la Banque à son Directeur Général Adjoint (au titre des exercices antérieur) s'élève au 31 décembre 2015 à 76 750 DT.

5. Le montant des jetons de présence à servir aux administrateurs a été fixé par décision de l'Assemblée Générale Ordinaire du 21 Octobre 2015 à 5000 DT brut par administrateur. La charge supportée par la banque à cet effet, s'élève à 45 000 DT.

6. Le montant de la rémunération additionnelle à servir aux administrateurs indépendants pour leur qualité de président a été fixé par décision de l'Assemblée Générale Ordinaire du 21 Octobre 2015 à 1 000 DT par réunion sans dépasser un plafond de 6 000 DT par exercice. La charge supportée par la banque au titre de l'exercice 2015 s'élève à 6 000 DT.

7. Les obligations et engagements de la Banque Tunisienne De Solidarité envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers pour l'exercice clos le 31 Décembre 2015, se présentent comme suit (en DT) :

Nature de la rémunération	PDG		DGA		Administrateurs	
	Charges de l'exercice	Passif Au 31/12/2015(*)	Charges de l'exercice	Passif Au 31/12/2015(*)	Charges de l'exercice	Passif Au 31/12/2015
Avantages à court terme	106 241	17 820	102 079	9 246	51 000	125 000
Avantages postérieurs à l'emploi	-	-	8 789	8 789	-	-
Autres avantages à long terme	-	-	-	-	-	-
Indemnités de fin de contrat de travail	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**106 241**	**17 820**	**110 868**	**18 035**	**51 000**	**125 000**

(*) Il s'agit des provisions pour congés payés et pour départ à la retraite au titre de l'exercice 2015.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 08 Juillet 2016

LES CO-COMMISSAIRES AUX COMPTES

ACB
Zied KHADIMALLAH

Audit & Consulting Business
Société d'Expertise Comptable
Inscrite au Tableau de l'OEC
Res. Zouaoui - A 24 - Les Berges du Lac II - Tunis
Tél.: 71 198.055 - Fax : 71 198.031

Cabinet
Hichem CHEKIR

Hichem CHEKIR
Expert Comptable
Commissaire Aux Comptes Inscrit
Au Tableau de l'Ordre des Experts
Comptable de Tunisie

V- قرارات الجلسة العامة العادية

قرارات الجلسة العامة العادية
المنعقدة بتاريخ 27 جويلية 2016

-*-

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 27 جويلية 2016، إذ تسجل عدم إنعقادها في الآجال القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة، فإنها تصادق على هذا التأخير بإعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراءا تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 27 جويلية 2016 بعد إطلاعها علـى:

– تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2015 وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015،

– تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقريري مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015 كما وقع عرضهما عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2015 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 29 من القانون 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الخامس:

بناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2015 على النّحو التّالي:

		المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2015	:	4 079 674,602
النتائج المؤجلة في 31-12-2014	:	(1 592 280,085)
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	**:**	**2 487 394,517**
إحتياطات قانونية (5%)	:	(124 369,726)
الصندوق الإجتماعي		(400 000,000)
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2015	:	1 963 024,791

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت خصوصية لرؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم سنة 2015. وتحدد قيمتها كما يلي:

- خمسة آلاف (5000) دينار خام لكل عضو بمجلس الإدارة،

- ألف (1000) دينار خام عن كل إجتماع لكل رئيس لجنة مستقل على أن لا يتجاز المبلغ السنوي 6 آلاف دينار لكل منهما.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار السابع:

تقرر الجلسة العامّة العادية تجديد عضوية كل من:

- السيد محمد كعنيش ممثلا للدولة
- السيدة نجوى بالحاج ممثلا للدولة
- السيد التيجاني عجلان ممثلا للدولة
- السيدة أمال الزاوي ممثلا للدولة

وذلك لمدة ثلاثة سنوات (2016-2017-2018) والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة التي ستنظر في حسابات سنة 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار الثامن:

تقرر الجلسة العامة العادية الترخيص للبنك لإسناد أتعاب إضافية خصوصية لفائدة مراقبي الحسابات تتعلق بتدقيقهما لـ:

- أشغال تصفية وتطهير الحسابات العالقة موضوع طلب العروض عدد 2-2014،
- أشغال الجرد المادي للأصول الثابتة للبنك موضوع الإستشارة عدد 23-2014.

وتحدد مبلغها الخام بناءا على إقتراح مجلس الإدارة، بـ30 ألف دينار لكل مكتب.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار التاسع:

تقرر الجلسة العـامّة العـادية تعيين:

- مجمع FINACO وABC لصاحبيهما يحيى الرواتبي وماهر قعيدة،
- مكتب IMAC لصاحبه عبد الرزاق الصويعي.

مراقبا حسابات البنك للتصديق على القوائم المالية لسنوات 2016-2017-2018. وتنتهي مهمتهما بإنعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات السنة المالية 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع